تقرير اللقاء

نونبر 2020

موضوع اللقاء

الديموقراطية التشاركية

المنظم

الفضاء الجمعوي

التاريخ

9 أكتوبر 2020 على الساعة الخامسة بعد الزوال

المتدخلون

- السيد سعد بنكيران رئيس الفضاء الجمعوي
- السيدة كريمة بنجلون، ممثلة الفضاء الجمعوي
- السيد أحمد عيداني، ممثل الفضاء الجمعوي
- السيد عثمان مخون، ممثل الفضاء الجمعوي
- السيد عبد الحكيم الشافعي، ممثل الفضاء الجمعوي
- السيد أحمد برادة، ممثل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة/مديرية الميزانية
- السيدة فتيحة زنيبي، ممثلة وزارة الداخلية/ المديرية العامة للجماعات الترابية
- السيدة حليمة غياث، ممثلة وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
- السيدة سارة العمراني، ممثلة قطاع إصلاح الإدارة
- السيدة وئام المستمد، ممثلة قطاع إصلاح الإدارة

المشاركون

- عدد المسجلين عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة : 229
- عدد المشاركين عبر تطبيق Zoom : 87

التحديات / الإشكاليات المطروحة

- مآل المشروع المتعلق بتحديد الإطار الضريبي والمحاسبي الخاص بالجمعيات التي لا تهدف، تبعا لنظامها الأساسي، للربح، علما أن تدبيرها يخضع لنفس المقتضيات المحاسبية والضريبية المطبقة على المقاولات
- عدم إدراج قطاع الاقتصاد والمالية لعقود برامج متعلقة بتمويل الجمعيات بناءا على مؤشرات واضحة وآليات شفافة للقياس والتتبع.

- عدم ارتباط قبول الميزانيات القطاعية بوجود شراكات مع المجتمع المدني في إطار برامج مبنية على حكامة ملائمة من أجل تعزيز أدوارها ومساهماتها في تحسين وانتقاء السياسات العمومية على المستوى القطاعي والترابي،
- ضعف مكانة الجمعيات في تحديد مخططات التنمية الجهوية،
- تشتت المعلومة وعجز في التواصل حول تدخل مختلف الأطراف، مما يطرح السؤال الرئيسي حول الولوج للمعلومة،
- عدم الإعتراف السوسيو-اقتصادي لمساهمة الجمعيات داخل الإنتاج الداخلي الخام، حيث ليس له أي أثر داخل القوانين والحصيلات وتقارير الأداء العام للحكومة،
- ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني عائق للقيام بأدوارهم من أجل تعزيز المشاركة المواطنة

استطلاع الرأي

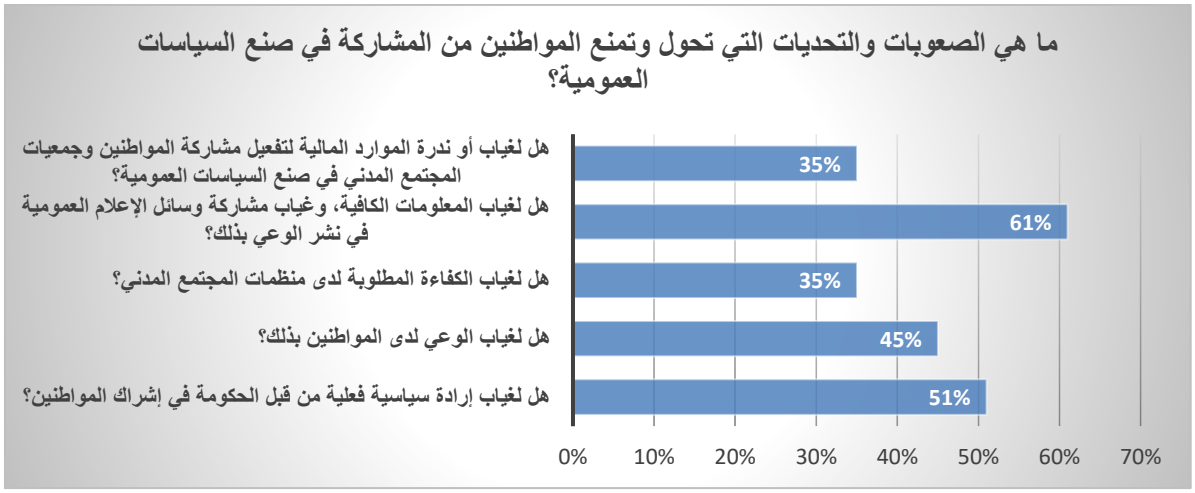

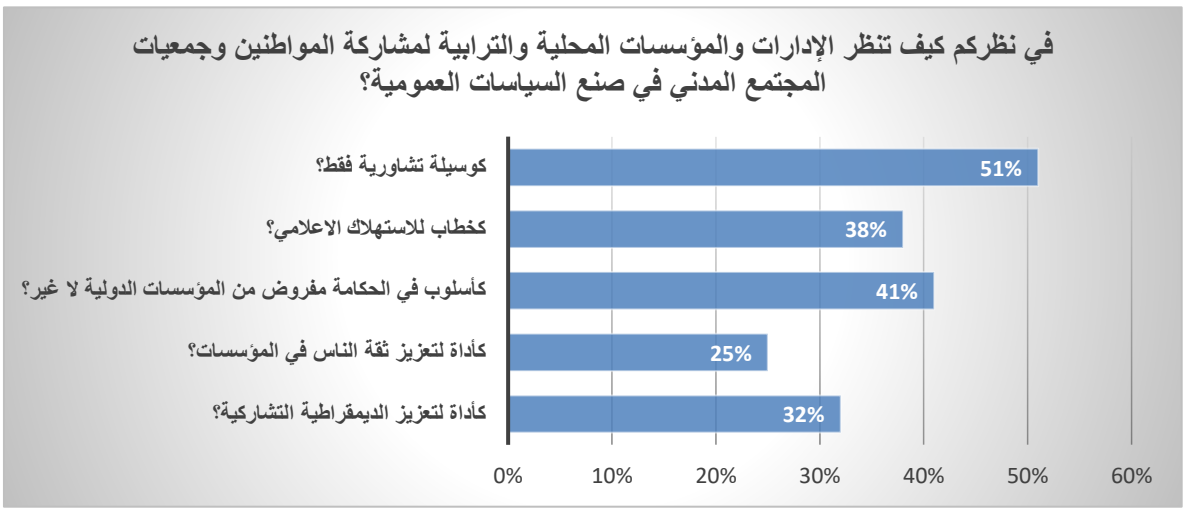

الحلول المقترحة

- تحديد إجراء وطني لدعم الجمعيات، شفاف ومرتكز على مبادئ الشراكة، والمسؤولية، والحكامة الجيدة، والذي يلزم جميع الفاعلين العموميين من قطاعات وزارية ومقاولات عمومية ومؤسسات وطنية،
- مأسسة وهيكلة حوار دوري ما بين الحكومة ممثلة في مسؤولها الأول ومنظمات المجتمع المدني،
- وضع قاعدة التشاور مع المجتمع المدني ضمن برامج ومشاريع كل قطاع وزاري والمؤسسات تحت الوصاية،
- تعزيز القوة الاقتراحية للجمعيات عبر الاخذ بعين الاعتبار للآراء والتوصيات والاستماع والاستشارة،
- مأسسة مؤشرات خاصة عند الموافقة والمصادقة على مشاريع الوزارات على مستوى الأهداف والإمكانيات المالية الموضوعة رهن إشارة فاعلي المجتمع المدني،
- إدماج مساهمة المجتمع المدني في التنمية في تحديد الميزانيات وتقييم السياسات العمومية على المستوى القطاعي والوطني،
- تسريع إحداث مخطط محاسبي وضريبي خاص بالجمعيات،
- تنفيذ توجهات المناظرات الجبائية ذات الصلة بتقليص اللامساواة وتشجيع العدالة الاجتماعية،
- إعادة النظر بعمق في آليات وإجراءات تمتيع الجمعيات بصفة المنفعة العامة، عبر تيسير المساطر وشفافية المعايير،
- تأسيس وتعزيز وأجرأة، داخل إطار حكامة ملائمة، آليات مساهمة المجتمع المدني في تحديد وتتبع وتقييم البرامج ومخططات العمل للجماعات الترابية،
- تيسير معايير ولوج الجمعيات للموارد المالية للجماعات الترابية،
- وضع نظام دوري للاستشارة والتشاور مع فاعلي المجتمع المدني الترابي وضمان التتبع، ولاسيما الأخذ
- بعين الاعتبار للاقتراحات المعبر عنها من طرف الفاعلين الجمعويين.
- مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات على المستويين المحاسبي والضريبي.

الأولويات المقترحة

عنوان الاقتراح	التحديات / الإشكاليات المطروحة	الحل المقترح	النتائج المنتظرة
وضع نظام ضريبي ومحاسباتي خاص بالجمعيات	تطبيق قانون الشركات على الجمعيات رغم أنها منظمات غير ربحية	مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات على المستويين المحاسبي والضريبي	تحسين البيئة الحاضنة للجمعيات
تحديد إجراء وطني لدعم الجمعيات	عدم وجود استراتيجية شمولية لدعم الجمعيات	تحديد إجراء وطني لدعم الجمعيات، شفاف ومرتكز على مبادئ الشراكة، والمسؤولية، والحكامة الجيدة، والذي يلزم جميع الفاعلين العموميين من قطاعات وزارية ومقاولات عمومية ومؤسسات وطنية مأسسة مؤشرات خاصة عند الموافقة والمصادقة على مشاريع الوزارات على مستوى الأهداف والإمكانيات المالية الموضوعة رهن إشارة فاعلي المجتمع المدني إدماج مساهمة المجتمع المدني في التنمية في تحديد الميزانيات وتقييم السياسات العمومية على المستوى القطاعي والوطني، تيسير معايير ولوج الجمعيات للموارد المالية للجماعات الترابية،	توفير دعم شفاف وملزم من طرف المؤسسات للجمعيات

مأسسة الحوار مع الجمعيات	غياب إطار للحوار بين رئيس الحكومة والجمعيات	مأسسة وهيكلة حوار دوري ما بين الحكومة ممثلة في مسؤولها الأول ومنظمات المجتمع المدني	تعزيز الديمقراطية التشاركية
وضع قاعدة التشاور مع المجتمع المدني	عدم إلزامية التشاور مع المجتمع المدني	وضع قاعدة التشاور مع المجتمع المدني ضمن برامج ومشاريع كل قطاع وزاري والمؤسسات تحت الوصاية **تأسيس وتعزيز وأجرأة، داخل إطار حكامة ملائمة، آليات مساهمة المجتمع المدني في تحديد وتتبع وتقييم البرامج ومخططات العمل للجماعات الترابية***وضع نظام دوري للاستشارة والتشاور مع فاعلي المجتمع المدني الترابي وضمان التتبع، ولاسيما الأخذ بعين الاعتبار للاقتراحات المعبر عنها من طرف الفاعلين الجمعويين.	تقعيد التشاور العمومي
إعادة النظر بعمق في التمتيع بصفة المنفعة العامة	تعقيد وعدم شفافية مسطرة تمتيع الجمعيات بصفة المصلحة العامة	إعادة النظر بعمق في آليات وإجراءات تمتيع الجمعيات بصفة المنفعة العامة، عبر تيسير المساطر وشفافية المعايير	وضع إطار واضح وشفاف للجمعيات